لدمج السكان العرب في المناطق المحتلة في اقتصاد إسرائيل ، غمرت دولة اسرائيل بستين الى ثمانين الف عامل عربي (وربما اكثر) يعملون لدينا في الاعمال الشاقة والقذرة ، وتحولنا ليس فقط الى شعب محتل ، بل ايضا الى شعب اصبحت في عينيه بعض قطاعات الانتاج غير مقبولة وممجوجة ، يهرب اليهود من العمل فيها مثل البناء والزراعة والتنظيف واعمال الفنادق والصحة العامة وما شابه ذلك · وقد اصبح العمل في هذه الامور ، في اعيننا، بمثابة شيء يقلل من قيمة اليهودي الذي يعمل فيها ، ولهذا فانه يبذل كل ما في وسعه للهرب منها ، وينجح في ذلك فعلا · وهو يتجه الى مهن قليلة المردود وهامشية ، وتزيد من البطالة غير المنظورة · وبهذه الصورة يسوء اقتصادنا وتزداد امراضه باضطراد » · (٨)

الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية تفيد ان عدد السكان اليهود في فلسطين يبلغ نحو ثلاثة ملايين نسمة ، وان نحو مليون منهم يشكلون « قوة العمل المدنية » · ويعترف المحللون الاقتصاديون الاسرائيليون ان الصفات الانتاجية لقوة العمل « المدنية » هذه ، تمر في حالة امحاء دائم ومتزايد · وهذا الوضع يعني ان مهمة اعالة « قوة العمل » هذه ، يجب ان تقع على عاتق قوى اخرى ·

ومن غير الممكن ان تقوم قوة العمل العربية في فلسطين المحتلة التي تبلغ نحو ٤٠٠ر٠٠٠ شخص ، ان تنتج من السلع والخدمات ما يكفي لتجديد قوة عملها ، وفائضا اقتصاديا يكفي لاعالة « قوة العمل اليهودية » البالغة نحو مليون شخص ، وتوفير مستوى من العيش يليق بطبقة حاكمة ، وخاصة ان هذه « الطبقة الحاكمة » تمتلك ميزة اضافية ، تضاف الى ميزات الطبقات الحاكمة ، وهي ميزة الانتماء الى « شعب مختار » · ان هذا الامر غير ممكن حتى لو توفرت للصهيونية شروط تكفل لها الاستعباد الكامل للشعب الفلسطيني ·

ان الفائض الاقتصادي اللازم لاعالة التجمع البشري الذي حشدته الصهيونية في فلسطين لا يأتي اساسا من استغلال العمال العرب · فالولايات المتحدة الاميركية هي التي يجب ان تتولى توفير فائض اقتصادي ، عن طريق تدفيق نحو ٤ مليارات دولار سنويا على الكيان الصهيوني ، والى امد غير محدود · وبما ان الاستعمار هو عملية اقتصادية بالاساس ، فالمنطق يقتضي ان تتوقع الولايات المتحدة الاميركية مردودا مجزيا على المليارات الاربعة التي تنفقها سنويا على المشروع الصهيوني ، الذي يفترض فيه ان يقوم بوظيفة ما ·

ان اقامة « دولة يهودية » في فلسطين كما هي انجلترا انجليزية ، حسب تعبير حاييم وايزمن ، يتطلب توفر شرطين رئيسيين : الاول هو وجود بنية اجتماعية متماسكة ترتكز على قاعدة بشرية يعمل القسم الاعظم منها في قطاعات الانتاج الاساسية (زراعة ، صناعة ، بناء) ، والثاني هو انتشار